

Distr.: General  
26 February 2019  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



## لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل  
واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة  
الدورة السابعة

جنيف، ٧-٩ أيار/مايو ٢٠١٩  
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

## تيسير التجارة والمرور العابر دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مذكرة مقدّمة من أمانة الأونكتاد

### موجز تنفيذي

دخل اتفاق تيسير التجارة المعقود في إطار منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧. ويمكن أن يساعد تيسير التجارة في تبسيط التجارة الدولية العابرة للحدود وفي توحيدها وتحقيق اتساقها وتحديثها، وبالتالي زيادة أحجام التجارة وجعل التجارة الدولية أسرع وأرخص، وكذلك أقرب مناعاً أمام شركات التجارة الصغيرة والمتوسطة الحجم. ووفقاً للدراسات الدولية المختلفة، يمكن للبلدان النامية ولأقل البلدان نمواً على وجه الخصوص أن تستفيد من تنفيذ إجراءات تتسم بالكفاءة في مجال التجارة. كما يحدد اتفاق تيسير التجارة الأحكام المتعلقة بالمرور العابر، والتي تتسم بالأهمية بالنسبة إلى كثير من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. كما أن تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة، بما في ذلك فيما يتعلق بالمرور العابر، هو أمر هام لهذه البلدان في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدفان ١٦ و١٧. ويتولّى الأونكتاد بنشاط مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق وهو يستطيع، عن طريق هذا الالتزام، أن يُسدي المشورة بشأن الممارسات الجيدة.

وتسلّط هذه المذكرة الضوء على حالة تنفيذ اتفاق تيسير التجارة وتقديم أمثلة عن الخبرات والدروس المستفادة من مشاريع المساعدة التقنية وبناء القدرات التي يضطلع بها الأونكتاد في إطار هذا التنفيذ. وتهدف المذكرة إلى تيسير المداولات في الدورة السابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة، وإلى حفز المناقشة



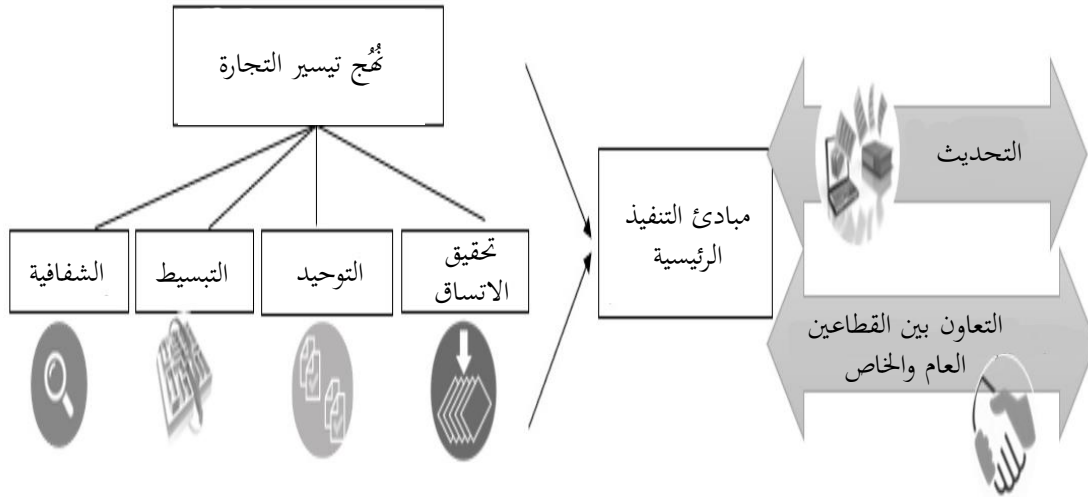
بغية توليد أفكار نافذة، وتحديد الاحتياجات الإضافية للبلدان فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق المذكور وصياغة استنتاجات من أجل المضي إلى الأمام، وخاصة بقصد تحديد أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي يمكن للأونكتاد أن يضطلع بها في السنوات القادمة بما يتمشى مع إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومع مافيكيانو نيروبي، كما تهدف إلى الإسهام في استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤.

## أولاً - مقدمة

١- دخل اتفاق تيسير التجارة حيز النفاذ في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧ بعد أكثر من عقد من المفاوضات. ولا يتضمن الاتفاق تعريفاً محدداً لتيسير التجارة، ولكن عدة منظمات دولية قد وضعت أوصافاً لهذا المفهوم. فعلى سبيل المثال، قدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠١٢ التعريف التالي: هو "تبسيط وتوحيد وتحقيق اتساق الإجراءات وتدفعات المعلومات المرتبطة بها والمطلوبة لنقل البضائع من البائع إلى المشتري والقيام بالدفع" (انظر الرابط: <http://tfig.unece.org/details.html>). ويمكن توضيح المبادئ الرئيسية لتيسير التجارة على النحو المبين في الشكل ١.

الشكل ١

### نُهُج تيسير التجارة ومبادئ التنفيذ الرئيسية



المصدر: أمانة الأونكتاد.

٢- ويمكن للحكومات وللمجتمع الأعمال كليهما الاستفادة من إصلاحات تيسير التجارة. فالكيانات العامة تستفيد في صورة زيادة تحصيل الضرائب التجارية، وتحسين استخدام الموارد، وزيادة امتثال الجهات القائمة بالتجارة (التجار). وعندما تُنفذ تدابير تيسير التجارة تنفيذاً صحيحاً، فإنها يمكن أن تؤدي إلى زيادة فعالية الخدمات والضوابط الحكومية، وكذلك في الوقت نفسه إلى التقليل من خطر الفساد. وتحقق الجهات الممارسة للتجارة مكاسب في صورة ارتفاع القدرة على التنبؤ وسرعة العمليات وانخفاض تكاليف المعاملات، الأمر الذي يُسفر عن زيادة القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق العالمية.

٣- ويمكن النظر إلى الإصلاحات المتعلقة بتيسير التجارة على أنها استثمار، ينطوي على إمكانية تحقيق تخفيضات كبيرة في التكاليف فيما يتعلق بالتجارة العابرة للحدود. وقد قدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تخفيضات التكاليف يمكن أن تبلغ نحو ١٣ في المائة في البلدان المنخفضة الدخل، و ١٤ في المائة في بلدان الشريحة الدنيا من

الدخل المتوسط، و ١٣ في المائة في بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط (انظر الرابط: [www.oecd.org/tad/policynotes/oecd-tfi-implementation-impact-trade-costs.pdf](http://www.oecd.org/tad/policynotes/oecd-tfi-implementation-impact-trade-costs.pdf)).

٤- ويمكن لإصلاحات تيسير التجارة أن تُسهم إسهاماً مهماً في تحقيق التنمية البشرية والمشاريعية والمؤسسية وأن تساعد بالتالي في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. فهذه الإصلاحات تساعد التجار الصغار، وهم في كثير من الحالات نساء، على دخول القطاع الرسمي، ما يجعل الأنشطة الاقتصادية أكثر شفافية وخضوعاً للمحاسبة؛ كما أنها تعزز الإدارة الرشيدة، وتولد فرص عمل ذات جودة أفضل؛ وتعزز القدرات من حيث تكنولوجيا المعلومات؛ وبشكل عام، تساعد على تحديث المجتمعات عن طريق جلب الفوائد المتصلة بالكفاءة الإدارية. وبشكل أكثر تحديداً، يرتبط تيسير التجارة ارتباطاً مباشراً بتحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف ٨ و ٩ و ١٦ و ١٧.

٥- وتُسلّم خطة عام ٢٠٣٠ بالتحديات الخاصة التي يواجهها عدد من الاقتصادات الضعيفة مثل اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية. وتبرز سياسة تيسير التجارة والممرور العابر بشكل بارز في برنامج عمل فيينا. والتنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا هو أمر ذو أهمية حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية، وتعتبر الشراكات بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان الممرور العابر ذات أهمية خاصة وضرورية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل فيينا.

٦- وترسم الوثائق الختامية لمافيكيانو نيروبي وأزيمبو (إعلان) نيروبي للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقود في نيروبي في عام ٢٠١٦، كيف يمكن للأونكتاد أن يكتفٍ دعمه لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويحدد مافيكيانو نيروبي الأنشطة المنوطة بالأونكتاد في مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك - فيما يتعلق بتيسير التجارة والممرور العابر والمسائل ذات الصلة - الإسهام في تعزيز التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان الممرور العابر؛ وتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية في إجراء إصلاحات بشأن تيسير التجارة؛ وتعزيز أعمال الأونكتاد بشأن خدمات البنى التحتية<sup>(١)</sup>.

٧- وفي ضوء هذه الخلفية، تصف هذه المذكرة بإيجاز الأعمال التي اضطلع بها الأونكتاد في المجالات المتصلة بتيسير التجارة والممرور العابر في السنوات الأخيرة، بما في ذلك الدروس المستفادة، وتُسلِّط الضوء على القضايا ذات الصلة التي قد يسعى بخصوصها الأونكتاد، في السنوات القادمة، إلى مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في تنفيذ مزيد من الإصلاحات المتصلة بتيسير التجارة، وذلك بغية مساعدتها في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. والهدف المتوخى هو توفير مدخلات لاستخدامها في مداولات اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، وحفز النقاش بغية الخروج بأراء ثاقبة وصياغة استنتاجات تقودها الدول الأعضاء من أجل مواصلة أعمال الأونكتاد في هذا المجال.

(١) الوثيقة TD/519/Add.2، الفقرة ٥٥(ط) و(خ)، والفقرة ٧٦(ر).

## ثانياً - حالة تنفيذ اتفاق تيسير التجارة

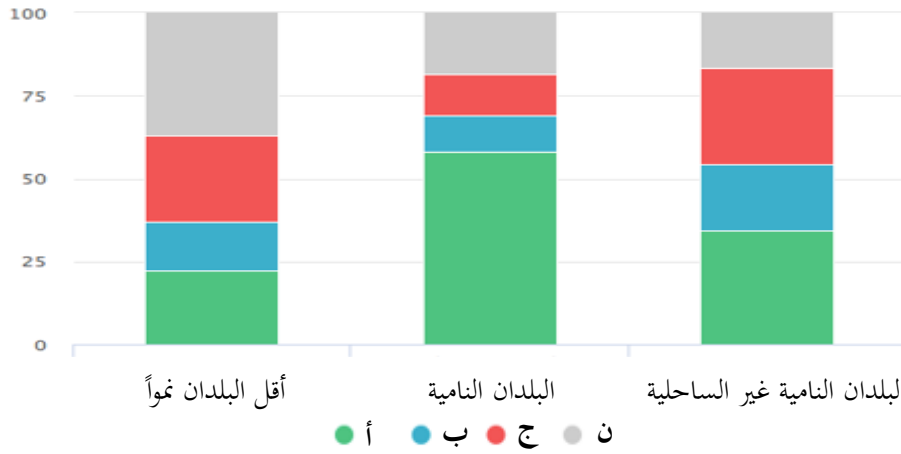
٨- دخل الاتفاق حيز النفاذ في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧ عندما بلغ عدد البلدان المصدقة عليه ١١٠ بلدان من أصل ١٦٤ بلداً من البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وحتى الآن، صدق على الاتفاق ١٤١ بلداً؛ ولم يبعث حتى الآن ٢٣ بلداً عضواً بصكوك تصديقها. ومن بين هذه البلدان ١٠ بلدان نامية و١٢ بلداً من أقل البلدان نمواً. ولم يصدق على هذا الاتفاق بعد اثنان من البلدان النامية غير الساحلية.

٩- ويتضمن الفرع الثاني من الاتفاق أحكاماً بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية تسمح للأعضاء من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بتحديد الموعد الذي ستنتقد عنده هذه البلدان الأحكام الفردية للاتفاق وتحديد الأحكام التي لن تتمكن من تنفيذها إلا عند تلقي المساعدة التقنية والدعم المتعلق ببناء القدرات. ولكي يستفيد هؤلاء الأعضاء من هذه الأحكام، فإنه ينبغي قيامهم، بالاستناد إلى تقييمات ذاتية، بوضع كل حكم من أحكام الاتفاقية في واحدة من ثلاث فئات ("أ"، "ب"، أو "ج" تبعاً لمدى الاستعداد للتنفيذ) وإخطار منظمة التجارة العالمية تبعاً لذلك، وفقاً لما للمواعيد النهائية المحددة.

١٠- والأحكام التي يكون البلد قد نفذها بحلول الوقت الذي يدخل عنده الاتفاق حيز النفاذ (أو، في حالة الأعضاء من أقل البلدان نمواً، في غضون سنة واحدة بعد بدء النفاذ، أي في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٨)، أو وقت التصديق عليه إذا وقع هذا التاريخ بعد تاريخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، هي أحكام مدرجة تحت الفئة "أ". والأحكام الواردة ضمن الفئتين "ب" و"ج" لها تواريخ تنفيذ حددها الأعضاء من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بناء على تقييمات ذاتية. وأحكام الفئة "ب" هي تلك التي يتعين على العضو أن ينفذها بعد فترة انتقالية يحددها بنفسه بعد دخول الاتفاق حيز النفاذ. وأما أحكام الفئة "ج" فهي تلك التي سينفذها العضو بعد فترة انتقالية يحددها بنفسه بعد بدء نفاذ الاتفاق والتي يحتاج العضو بشأنها إلى الحصول على المساعدة والدعم. وفيما يخص الفئتين "ب" و"ج"، تُحدّد في الفرع الثاني مواعيد نهائية محددة للإخطار من جانب كل عضو. وتختلف المواعيد النهائية باختلاف التصنيف وما إذا كان يُخطَر بها من جانب بلد نام أو بلد من أقل البلدان نمواً.

١١- ويبين الشكل ٢ معدل الإخطار حسب مجموعة البلدان تبعاً للوضع في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ولم يجر حتى الآن بصورة خاصة الإخطار بالأحكام لدى البلدان النامية (نحو ٢٠ في المائة) وأقل البلدان نمواً على السواء (نحو ٤٠ في المائة). ووفقاً للمادة ١٦ من الاتفاق، كان ينبغي تقديم الإخطارات بحلول ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٨. وتشير الأرقام بقوة إلى أن بعض البلدان النامية وأقل البلدان نمواً تحتاج إلى قدر إضافي من المساعدة التقنية ومن الدعم المتعلق ببناء القدرات.

الشكل ٢  
الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية: نصيب جميع البنود التي أخطر بها حتى الآن من البنود التي يمكن الإخطار بها، حسب مجموعة البلدان



المصدر: قاعدة بيانات اتفاقيات تيسير التجارة، منظمة التجارة العالمية، متاح على الرابط: <http://www.tfadatabase.org/notifications/global-analysis>.

### ثالثاً - الخبرات والدروس المستفادة في مجال تنفيذ تدابير تيسير التجارة والمرور العابر

١٢ - كما يتضح من معدل الإخطار لدى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، فإن تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة، بما في ذلك أحكام اتفاق تيسير التجارة، أمر معقد. فكثيراً ما تستند إجراءات تيسير التجارة إلى التُّهَج المتعددة أصحاب المصلحة التي لا تشمل التعاون فيما بين جهات عديدة صاحبة مصلحة من القطاع العام فحسب بل تتطلب أيضاً المشاركة من جانب القطاع الخاص من بداية العملية إلى نهايتها. وبالإضافة إلى ذلك، فمن أجل تحسين الجانب العابر للحدود من عملية تيسير التجارة، فإن التعاون بين الجهات صاحبة المصلحة في البلدان المجاورة مطلوب أيضاً.

١٣ - وتنفيذ بعض إجراءات تيسير التجارة هو أكثر صعوبة من تنفيذ البعض الآخر، ولذلك فإنها تتطلب درجة عالية من التعاون والتكامل، وخاصة تلك المتعلقة بتنفيذ أسلوب النافذة الواحدة (انظر الفصل الثالث - جيم). ولذلك فمن المهم أن تكون الجهات صاحبة المصلحة في مجال تيسير التجارة منظمّة بشكل جيد، وهذا هو الغرض من اللجان الوطنية لتيسير التجارة.

١٤ - ويقدم هذا الفصل وصفاً لبعض إجراءات تيسير التجارة التي حدد بشأنها الأونكتاد، عن طريق المساعدة التقنية وعمل بناء القدرات المضطلع به مع البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، الدروس المستفادة والممارسات الجيدة التي يمكن تقاسمها.

## ألف - اللجان الوطنية لتيسير التجارة وخرائط الطريق الوطنية المتعلقة بتنفيذ تدابير تيسير التجارة

١٥- تنص المادة ٢٣-٢ من اتفاق تيسير التجارة على ما يلي: "يُنشئ كل عضو و/أو يستبقي لجنة وطنية لتيسير التجارة أو يُسمي آلية قائمة بغية تيسير كل من تنسيق وتنفيذ أحكام هذا الاتفاق على الصعيد الوطني". بيد أن الاتفاق لا يقدم مزيداً من التوجيه بشأن طرائق إنشاء هذه اللجنة وتشغيلها.

١٦- ولذلك أنشأ الأونكتاد برنامج التمكين للجان الوطنية لتيسير التجارة، الذي يقدم التدريب إلى أمانة وأعضاء اللجان الوطنية لتيسير التجارة. والهدف الرئيسي هو تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة بطريقة منسقة، بما في ذلك أحكام الاتفاق<sup>(٢)</sup>. ويدعم البرنامج بشكل مباشر الامتثال للمادة ٢٣-٢ من الاتفاق، فضلاً عن تحقيق الهدف الفرعي ١٧-١٧ من الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بتشجيع وتعزيز الشراكات الفعالة بين جهات القطاع العام وبين القطاعين العام والخاص وشراكات المجتمع المدني.

١٧- ومنذ إطلاق البرنامج في عام ٢٠١٦، ظل الأونكتاد يقدم دعماً واسع النطاق إلى اللجان الوطنية لتيسير التجارة في أكثر من ٣٠ بلداً. ويقوم الأونكتاد بإعداد برامج إضافية لإطلاقها في المستقبل القريب في عشرة بلدان أخرى على الأقل. وقد وصلت أعمال الأونكتاد إلى أكثر من ١٨٠٠ صاحب مصلحة في مجال تيسير التجارة (ثلثهم من النساء)، وجميعهم قد اعتمدوا. وفي التغذية المرتدة التي جمعها الأونكتاد والمتعلقة بتقييم حلقات العمل، قال ٩٣ في المائة من المستفيدين إن البرنامج ساعدهم على تحسين معرفتهم بتيسير التجارة وأوضح ٨٢ في المائة أنهم يشعرون بأنهم في وضع أفضل يمكنهم من الاضطلاع بدورهم كأعضاء في اللجان الوطنية لتيسير التجارة.

١٨- وعلاوة على الجانب المتعلق ببناء القدرات من البرنامج، يتمثل الغرض الرئيسي لهذا البرنامج في وضع خارطة طريق وطنية لتنفيذ تدابير تيسير التجارة من جانب أعضاء اللجان الوطنية لتيسير التجارة القائمة على نموذج وضعه الأونكتاد. وتزود خرائط الطريق البلدان بخطة عمل لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات وتنصب على التنفيذ المركّز والمتتابع لإصلاحات تيسير التجارة التي حددتها هذه البلدان، بما في ذلك تنفيذ الاتفاق.

١٩- وبغية تقاسم الخبرات والممارسات الجيدة بين البلدان، نظم الأونكتاد المنتدبين التاليين للجان الوطنية لتيسير التجارة: منتدى عالمي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في جنيف، بسويسرا؛ ومنتدى افريقي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في أديس أبابا. وحضرها ما بين ٢٥٠ مشاركاً و ٣٠٠ مشارك في كل من هذين الحدثين، يمثلون وكالات القطاع العام، مثل وزارات التجارة والسلطات الجمركية، والقطاع الخاص. وكان ربع المشاركين من النساء.

(٢) انظر الرابط: <https://unctad.org/en/DTL/TLB/Pages/TF/Committees/Empowerment-Programme-for-National-Trade-Facilitation-Bodies.aspx>

٢٠- وتضمنت القضايا التي نوقشت في المنتدى الأفريقي دور المنظمات الإقليمية الأفريقية، ودور اللجان الوطنية لتيسير التجارة في تنفيذ الأحكام المتعلقة بتيسير التجارة في الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومبادرات المعاملات اللاورقية عند نقاط الدخول، وإشراك القطاع الخاص في اللجان الوطنية لتيسير التجارة، وكيفية التنسيق بين الوكالات العاملة على الحدود، ودور ممرات النقل العابر. وعقدت دورات أيضاً بشأن البعد الجنساني في التجارة العابرة للحدود وتطبيق التكنولوجيات الرقمية في أساليب الاتجار في المستقبل. وكانت بعض نتائج المنتدى الأفريقي كما يلي:

- (أ) إذكاء الوعي بشأن المبادرات الأفريقية في مجال إصلاحات تيسير التجارة، في سياق مخططات التكامل الإقليمي مثل منطقة التجارة الحرة القارية؛
- (ب) تقاسم المعلومات بشأن الأدوات المتعددة المتاحة، بما في ذلك البوابات الإلكترونية التجارية، ومرفق وقاعدة بيانات اتفاق تيسير التجارة، ودليل تنفيذ تدابير تيسير التجارة، ومستودع اللجان الوطنية لتيسير التجارة، وأدوات التعلم من أجل الوكالات الجمركية والوكالات الحدودية الأخرى؛
- (ج) قيام الخبراء بتقديم مبادئ توجيهية من أجل القطاع الخاص لجني أقصى الفوائد من إصلاحات عملية تيسير التجارة، ألا وهي تحديد الإصلاحات التي ستحقق أقصى النتائج؛ والدخول في شراكة مع الحكومة لتنفيذ الإصلاحات المحددة؛ وإتاحة نافذة تغذية مرتدة لرصد ما إذا كانت الإصلاحات تعمل على النحو المنشود؛
- (د) الدعوة إلى تعزيز بناء القدرات بشأن موضوع تعميم مراعاة المنظور الجنساني في اللجان الوطنية لتيسير التجارة.

٢١- ويعتمد التنفيذ الناجح لإصلاحات تيسير التجارة اعتماداً كبيراً على اللجان الوطنية لتيسير التجارة التي تعمل بشكل جيد. وهذا يتطلب من البلدان توافر الإرادة السياسية اللازمة لإنشاء هذه اللجان وتشغيلها كما يتطلب التزام أعضاء هذه اللجان بالإسهام بنشاط في عملية الإصلاح وقدرتهم على ذلك. فاللجان التي تعمل بشكل جيد هي أيضاً بمثابة دراسات لحالات فردية بشأن الممارسات الجيدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما يتمشى مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة.

## باء- الشفافية

٢٢- تهدف المادة ١ من الاتفاق، المتعلقة بالشفافية، إلى ضمان القدرة على التنبؤ في إجراءات التجارة العابرة للحدود، وبخاصة نشر الإجراءات ذات الصلة. وتهدف المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد في هذا السياق إلى بناء القدرة الوطنية على ضمان شفافية القواعد واللوائح؛ وتبسيط الإجراءات المتصلة بالتجارة؛ وتنسيق شؤون شبكة فعالة من نقاط الاستفسار. وتعتمد مجالات التدخل الثلاثة هذه على توافر معلومات دقيقة ومحددة بشأن جميع خطوات سلسلة الإجراءات كما يخوضها التجار في مجال الممارسة العملية. ولذلك فإن استحداث وتطوير البوابات الإلكترونية للمعلومات التجارية هو الدعامة الرئيسية التي يركز عليها الأونكتاد في أعماله المتعلقة بتيسير التجارة.



٢٣- وخلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، ساعد الأونكتاد كينيا ورواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأمانة جماعة شرق أفريقيا وبنن ومالي ونيجيريا وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إنشاء بوابات معلومات تجارية وطنية وإقليمية. وشمل ذلك العمل مع اللجان الوطنية لتيسير التجارة بغية تدريب الفرق الوطنية وتنظيم جمع البيانات على نطاق النظام كله بشأن الإجراءات المضطلع بها مع الوكالات التي تنظم التجارة. وتُدْمَج البيانات بصفة مستمرة في البوابات الإلكترونية الوطنية مثل بوابة "معلومات كينيا التجارية" (Info Trade Kenya) وتجارة رواندا (Rwanda Trade) وتجارة أوغندا (Uganda Trades)، التي تُربط عندئذٍ معاً عن طريق مؤشر إقليمي لتيسير التجارة، ما يتيح القيام في الوقت الحقيقي بقياس ومقارنة سهولة إجراءات الاستيراد والتصدير والأعباء الإدارية بين الدول<sup>(٣)</sup>. وبحلول نهاية عام ٢٠١٨، أتاحت بوابات شرق أفريقيا الخمس الوصول إلى ٤٧٣ إجراءً وطنياً، قابلة للمقارنة بسهولة عن طريق المؤشر.

٢٤- وتُكفّل شفافية القواعد واللوائح عن طريق البوابات الإلكترونية الوطنية للمعلومات التجارية، التي تصبح بمثابة محطة واحدة للحصول على أدلة دقيقة للإجراءات خطوة بخطوة بشأن التراخيص والتصاريح وإجراءات التخليص المنطبقة على معظم السلع المتداولة. وتُدْمَج البوابات الإلكترونية للمعلومات التجارية داخل المواقع الشبكية للوكالات الحكومية، وهو حل يضاعف قنوات الوصول إلى المعلومات التجارية أمام التجار ويضمن تقديم المعلومات في شكل موحد عبر أدوات الإنترنت التابعة للدول الأعضاء.

٢٥- وقد أصبح التبسيط ممكناً عن طريق المعلومات المحددة المتعلقة بالإجراءات والمستمدة من بوابات المعلومات التجارية. وتحليل هذه البيانات أظهر باستمرار أن ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من الخطوات والمتطلبات والمدد والتكاليف الإدارية يمكن التخلص منها دون تغيير القوانين واللوائح. وتركز المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد على تدريب أعضاء اللجان الوطنية لتيسير التجارة على أساليب التبسيط، الأمر الذي يترتب عليه إنشاء آليات لتحديد تدابير التبسيط ومناقشتها وتنفيذها بفعالية. ومن الناحية العملية، كثيراً ما يتحقق ذلك عن طريق دعم أفرقة عاملة تتناول التبسيط تحت رعاية اللجان الوطنية لتيسير التجارة.

٢٦- وينطوي تعزيز نقاط الاستفسار على تمكين شبكة من نقاط الاتصال من الإجابة على الاستفسارات ومساعدة التجار والمشغلين على التغلب على الحواجز التجارية التي يواجهونها. كما ينطوي بناء القدرات في هذا المجال على تطوير أدوات مثل نظام لإدارة الشكاوى من أجل التجار، يمكنهم بسهولة من الاتصال بنقاط الاستفسار المناسبة لتقديم طلبات المعلومات أو شكاواهم. وتمكّن هذه النظم أيضاً لنقاط الاستفسار، التي تُدرّب كعناصر لحل المشاكل وإحالة الاستفسارات إلى الجهات العامة و/أو الموظفين المعنيين، ومتابعة ذلك حتى يتم إبلاغ التاجر بنتيجة مرضية.

٢٧- والشفافية في الإجراءات التجارية مهمة لأنها توجد القدرة على التنبؤ لدى التجار وفي سياق سلسلة الإمداد والقيمة. كما أن الشفافية مهمة بشكل خاص في تمكين مؤسسات الأعمال البالغة الصغر ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم من المشاركة في التجارة الدولية، نظراً إلى أن هذه الجهات التجارية كثيراً ما لا يكون لديها الموارد اللازمة للبحث عن

(٣) انظر الرابط: <http://tradehelpdesk.eac.int>.

المعلومات ذات الصلة والصحيحة بشأن إجراءات التجارة الدولية إذا لم يكن من السهل الوصول إليها. وفضلاً عن ذلك، تساعد الشفافية في النهوض بالإدارة الرشيدة من جانب السلطات العامة وفي مكافحة الفساد بالنظر إلى أن المعلومات المتعلقة بالإجراءات والتكاليف ذات الصلة تكون متاحة، وبالتالي فلا يوجد ما يدعو إلى النظر إليها على أنها تعسفية. ولذلك فإن أحكام الشفافية في الاتفاق والبوابات الإلكترونية للمعلومات التجارية هما عنصران مهمّان في تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

## جيم- التشغيل التلقائي والنافذة الواحدة

٢٨- تنص المادة ١٠-٤ من الاتفاق على أن "يسعى الأعضاء إلى إنشاء أو استبقاء نافذة واحدة"، وأن "يستخدموا، بالقدر المستطاع والممكن عملياً، تكنولوجيا المعلومات لدعم النافذة الواحدة"، أي عن طريق الأخذ بنظام نافذة إلكترونية واحدة.

٢٩- وتوفر النافذة الواحدة نقطة دخول واحدة لجميع المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والمرور العابر، كوسيلة لتحسين الربط بين الجمارك ومشغلي الموانئ والمحطات الطرفية والوكالات التنظيمية الأخرى والتجار، ولتحسين التنسيق بين جميع وكالات الحدود والهيئات التنظيمية.

٣٠- وتوفر النافذة الإلكترونية الواحدة نقطة دخول واحدة لتقديم البيانات إلكترونياً من أجل تيسير نقل المعلومات الموحد عن طريق بوابة إلكترونية واحدة بدلاً من اشتراط تقديم نفس المعلومات عدة مرات إلى وكالات حكومية مختلفة. والهدف العام للنافذة الإلكترونية الواحدة هو تهيئة الأوضاع اللازمة لتحقيق ما يلي:

(أ) الكفاءة، عن طريق اتباع عمليات وإجراءات مبسّطة، ووفورات في التكاليف، واستخدام أفضل للموارد؛

(ب) الشفافية، عن طريق توافر معلومات دقيقة وموثوقة ومتاحة في الوقت المناسب على الإنترنت؛

(ج) القدرة التنافسية، عن طريق تحسين أوضاع أداء الأعمال التجارية وبناء القدرات واستخدام التكنولوجيا.

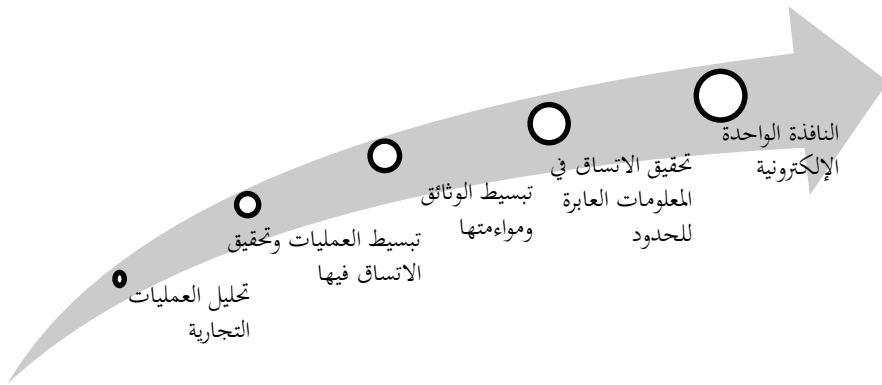
٣١- وقد ساعد الأونكتاد لسنوات طويلة أكثر من ٩٠ بلداً في جميع أنحاء العالم على أتمتة عمليات إدارة الجمارك عن طريق نظامه الآلي للبيانات الجمركية (أسيكيودا). ويُني هذا النظام في البداية كنظام لجمع البيانات لأغراض التجارة الخارجية، وتطوّر منذ ذلك الحين إلى نظام آلي شامل للإدارة الجمركية لإجراءات الاستيراد والتصدير والنقل العابر. وأحدث إصدار لهذا النظام (النظام الآلي للبيانات الجمركية: أسيكيودا) هو أسيكيودا العالمي (ASYCUDA World)، الذي يستخدم الخدمات القائمة على الشبكة العالمية. ولدى نظام أسيكيودا عدد من المكونات الأساسية للإدارة الآلية للإجراءات الجمركية. وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على احتياجات المستخدمين، استحدث الأونكتاد عدداً من الخدمات الإضافية، مثل وحدة لإدارة الأداء (نظام أسيكيودا لقياس الأداء) (وحدة نظام أسيكيودا لقياس الأداء) ونظام التصديق الإلكتروني للصحة النباتية. كما صُمم النظام بطريقة تسمح للبلدان بتطوير وحداتها وخدماتها التي يحددها

المستخدم. وتستند هذه الوظيفة إلى الفلسفة الأساسية للنظام الآلي للبيانات الجمركية، أي أن البلدان المستخدمة تشارك في تطوير النظام ابتداءً من المراحل الأولية لغاية التسليم. وتُدْرَب البلدان المستخدمة على تولى إدارة النظام وتحديثه وإمكانية موالاة تطويره لاستحداث سمات جديدة له، فتتملك بذلك زمام المشروع.

٣٢- وفي السنوات الأخيرة، طلب عدد من البلدان إلى الأونكتاد، استناداً إلى التجارب الإيجابية والنتائج المتحققة في تنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكيودا)، الحصول على مساعدته في تطوير نظام نافذة واحدة إلكتروني. ولذلك يعمل الأونكتاد مع عدد من البلدان على تنفيذ هذا النظام، مثل جامايكا ورواندا. ويستند نهج الأونكتاد في هذا الميدان إلى المعايير الدولية ذات الصلة ويبنى على الخبرة المستمدة من تنفيذ مشاريع مماثلة في بلدان أخرى. وقد وُضعت مبادئ توجيهية للتنفيذ لإنشاء نظام نافذة واحدة إلكتروني لكي تستخدمها أفرقة تنفيذ المشاريع؛ وبصورة عامة، يتبع التنفيذ العملية المبينة في الشكل ٣.

الشكل ٣

### عملية تنفيذ نظام النافذة الواحدة



المصدر: أمانة الأونكتاد.

٣٣- وتمثل الأتمتة والنافذة الإلكترونية الواحدة للإجراءات التجارية عبر الحدود عنصرين هامين في إصلاحات تيسير التجارة تمثيلاً مع نهج التبسيط وتحقيق الاتساق والتوحيد والتحديث. وقد ثبت أن تنفيذ أتمتة الجمارك، عن طريق النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكيودا) وتنفيذ نظام النافذة الإلكترونية الواحدة، هما أمر مفيد للبلدان من حيث زيادة جمع الإيرادات، وتحسين الامتثال وتحقيق مكاسب الكفاءة، والإسهام في تحقيق الإدارة الرشيدة، تمثيلاً مع تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

### دال- ممرات وشبكات النقل العابر ونقل البضائع المستدام

٣٤- النقل العابر هو أداة هامة لتيسير التجارة، وخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية غير الساحلية، التي تعتمد على الممرات التي تمر عبر بلدان أخرى من أجل وارداتها ولكي تصل سلعتها التصديرية إلى الأسواق. ويستلزم النقل العابر مبدءاً حرية المرور العابر، أي الحق في عبور البضائع أقاليم بلدان ثالثة والتزام البلدان الثالثة بالسماح بذلك، كما يستلزم وجود الإجراءات المشروعة ذات الصلة التي يمكن لبلدان العبور أن تنفذها من أجل عمليات المرور العابر. وأهمية هذا المرور

معتزف بها في شتى الاتفاقات الدولية؛ وفي أطر السياسة العامة، مثل برنامج عمل فيينا؛ وفي الاتفاقيات، مثل 'الاتفاقية والنظام الأساسي الخاصان بحرية المرور العابر'، لعام ١٩٢١؛ والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، ١٩٤٧، واتفاقية تجارة المرور العابر للدول غير الساحلية، لعام ١٩٦٥؛ واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لعام ١٩٨٢.

٣٥- والمرور العابر هو جزء محوري من إطار تيسير التجارة الخاص بمنظمة التجارة العالمية، وهو يجد تعبيراً عنه في المادة الخامسة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وفي المادة ١١ من اتفاق تيسير التجارة، التي تبني على المادة الخامسة المذكورة. وفي الوقت الحاضر، فإن معدل الإخطار بالأحكام المتعلقة بالمرور العابر بموجب الاتفاق الأخير أعلى بوجه عام لدى بلدان المرور العابر منه لدى البلدان النامية غير الساحلية. وفضلاً عن ذلك، يبدو أن بلدان المرور العابر عموماً تُخاطر بمستوى أعلى من الاستعداد فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المرور العابر في هذا الاتفاق بالمقارنة مع البلدان النامية غير الساحلية.

٣٦- وبصفة عامة، تنظم بلدان كثيرة المرور العابر استناداً إلى حقوق المرور العابر. وكثيراً ما تخضع هذه الحقوق لمفاوضات بين الدول وتشكل جزءاً من الاتفاقات الثنائية أو الإقليمية أو المتعددة الأطراف بشأن المرور العابر أو النقل العابر للحدود. وتحدد هذه الاتفاقات الشروط والطرائق المتعلقة بحقوق المرور العابر، بما في ذلك أحياناً الحصص والتصاريح، والجوانب التقنية الأخرى المتصلة بعمليات المرور العابر. وينص اتفاق تيسير التجارة على وجوب منح منتجات المرور العابر معاملة لا تقل ملاءمة عن تلك التي تُطبَّق على النقل الوطني للمنتجات.

٣٧- ومن منظور عملياتي، تنطوي عملية المرور العابر على بضائع أو خدمات أو عمليات أو مركبات أو وسائل نقل أخرى وبنية تحتية. ولذلك يجب أن يمثل المرور العابر لشتى الأنظمة الوطنية، بما في ذلك قوانين المرور والنقل، ومتطلبات الترخيص، والقواعد المتعلقة بسلامة المركبات، وقوانين البيئة، وقوانين الهجرة.

٣٨- وبالتوازي مع الاتفاقات الثنائية، كان الاتجاه السائد في السنوات الأخيرة هو ضمان إيجاد حلول أكثر شمولاً على الصُّعد الإقليمية، بغية إنشاء أو تعزيز نظم للمرور العابر والنقل تكون متكاملة ومُتسقة، وبغية دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي. وتشمل الاتفاقات الإقليمية بعض العناصر، مثل تحقيق الاتساق على الصعيد الإقليمي بين الإجراءات والوثائق الجمركية المتعلقة بالمرور العابر، والتعاون الإقليمي بين السلطات، وخاصة عند المراكز الحدودية، والنظم الجمركية الإقليمية المتعلقة بضمان المرور العابر.

٣٩- وفي كثير من السياقات الوطنية، ترتبط العقبات المتصلة بالمرور العابر بمسألتين رئيسيتين، هما: إدارة ضمانات المرور العابر، التي تتطلبها معظم البلدان للسماح بالمرور العابر عبر أراضيها دون دفع الرسوم والضرائب؛ ونقل البيانات عبر الحدود عن عمليات المرور العابر. وهاتان المسألتان هما سبب كثير من حالات التأخير والتكاليف الباهظة للغاية المرتبطة بالمرور العابر.

٤٠- والمرور العابر، شأنه شأن تيسير التجارة بوجه عام، هو أمر معقد بالنظر إلى أنه ينطوي على كثير من الجهات صاحبة المصلحة، من القطاعين الخاص والعام على السواء، الموزعة بين البلدان المختلفة الواقعة على طول طريق المرور العابر. وللمساعدة في عمليات التواصل السلس بين البلدان المشاركة في عمليات المرور العابر، وخاصة التواصل بين البلدان النامية غير الساحلية

وبلدان المرور العابر، تنص المادة ١١-١٧ من اتفاق تيسير التجارة على ما يلي: "يسعى كل عضو إلى تعيين منسق وطني للمرور العابر توجّه إليه جميع الاستفسارات والمقترحات المقدمة من الأعضاء الآخرين فيما يتعلق بحسن سير عمليات المرور العابر". بيد أن دور هؤلاء المنسقين غير محدّد في الاتفاق.

٤١- وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، لم يتم سوى عدد قليل من الأعضاء والمراقبين بتعيين منسقي المرور العابر الوطنيين وإخطار منظمة التجارة العالمية بهم. ولا يتضمن الاتفاق التزاماً على الأعضاء بإخطار المنظمة بمنسقيها المعنيين بالمرور العابر، ولكن توخياً لضمان التنسيق في قضايا المرور العابر، التي هي بطبيعتها عمليات متعددة البلدان، يجري وضع قائمة بهؤلاء المنسقين في منظمة التجارة العالمية.

٤٢- وفي عام ٢٠١٨، نظم الأونكتاد دورة تمكينية من أجل منسقي المرور العابر الوطنيين الحاليين والمستقبليين، عُقدت في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وكانت أهداف هذه الدورة هي مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على فهم دور ومهام المنسق الوطني المعني بالمرور العابر؛ وتدريب منسقي المرور العابر الوطنيين؛ وتشجيع البلدان على إخطار منظمة التجارة العالمية بمنسقي المرور العابر الوطنيين.

٤٣- فضلاً عن ذلك، يساعد الأونكتاد البلدان على وضع اتفاقات مرور عابر وتقييم خيارات تنفيذ حلول المرور العابر. وبالإضافة إلى ذلك، يحتوي النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكيودا) على وحدة مرور عابر يمكن أن تساعد سلطات الجمارك على إدارة عمليات الجمارك الوطنية المتعلقة بالمرور العابر، بما في ذلك الضمانات وإدارة البيانات. ويعمل الأونكتاد مع العديد من المنظمات الإقليمية وكذلك على الصُّعد الثنائية من أجل نقل بيانات النقل العابر نقلاً إلكترونياً بين البلدان.

٤٤- وتركز أعمال الأونكتاد في ميدان النقل تركيزاً متزايداً على تعزيز نقل البضائع المستدام، بما في ذلك الحلول المستدامة في مجالي النقل وممرات المرور العابر. فشبكات وممرات النقل المستدامة التي تعمل بشكل جيد هي أمر لا بد منه للتنمية الاقتصادية والتجارية للبلدان ولضمان الشمول والتقدم الاجتماعيين، وكذلك لدعم التكامل الإقليمي والعالمي، وخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويهدف الأونكتاد، في إطار أركان عمله الثلاثة، إلى مساعدة البلدان النامية على تشجيع حلول النقل المستدامة، بما في ذلك الممرات ونظم الشبكات. ويأخذ الأونكتاد بفهم واسع النطاق وشامل للجميع بشأن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لنقل البضائع المستدام. والالتزام بمبادئ الاستدامة في نقل البضائع، بما في ذلك الممرات، يستلزم جملة من الأمور من بينها قدرة القطاع (وبالتالي البلدان وتجارها) على تحقيق الكفاءة والفعالية الاقتصاديّين، وتحسين الربط وجودة الخدمة، وضمان الشمول الاجتماعي مع القيام في الوقت نفسه بالحد من العوامل الخارجية السلبية، بما في ذلك استنفاد الطاقة والموارد، وتدهور البيئة، والآثار المتصلة بتغير المناخ<sup>(٤)</sup>.

٤٥- وأحد الأمثلة على أعمال المساعدة التقنية ذات الصلة التي يضطلع بها الأونكتاد من أجل مساعدة البلدان على تعزيز إيجاد حلول وتنفيذها في مجال نقل البضائع المستدام هو المشروع

(٤) انظر الرابط: <https://unctad.org/en/Pages/DTL/TTL/Infrastructure-and-Services/Sustainable-Transport.aspx>

المضطلع به في إطار حساب الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "بناء قدرات البلدان النامية على التحول نحو نقل البضائع المستدام". وكجزء من هذا المشروع، اضطلع الأونكتاد بعدد من الأنشطة للمساعدة في تعزيز قدرة واضعي السياسات ومشغلي النقل والمؤسسات المالية الرئيسية في البلدان المستفيدة على تشجيع وتمويل نظم نقل البضائع المستدام عن طريق تدابير سياسة النقل السليمة وإجراءات وآليات التمويل المناسبة. وقد دُعم هذا العمل عن طريق منهجية قوامها التحرك خطوة خطوة وأدوات عملية استحدثتها الأونكتاد لدعم الجهات صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص على السواء على امتداد جميع وسائط النقل في جهودها الرامية إلى تخطيط وتصميم وتطوير وتنفيذ استراتيجيات مُصممة خصيصاً خاصة من أجل نقل البضائع المستدام<sup>(٥)</sup>.

٤٦- وإحدى النتائج الملموسة في هذا الصدد هي التعاون مع وكالة تيسير النقل العابر في الممر الرئيسي، ومع هيئة تنسيق المرور العابر والنقل بالممر الشمالي، وهو تعاون بلغ ذروته في شكل نتائج مختلفة من بينها تحديد استراتيجيات النقل المستدام للبضائع لكل ممر، بما في ذلك الأهداف والغايات والرؤى؛ وتحديد التحديات الرئيسية التي تقوّض الاستفادة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كل ممر؛ ووضع حلول محددة ومُصممة خصيصاً استجابةً للتحديات المحددة. وقد ساعدت الأعمال ذات الصلة الوكالة والهيئة المذكورتين والدول الأعضاء فيهما على صياغة استراتيجيات للنقل المستدام للبضائع وما يتصل بها من خطط عمل. والهدف المتوخى هو دمج هذه الاستراتيجيات في الخطط الاستراتيجية الخمسية للوكالة والسلطة. وكخطوة أولى، طورت الهيئة، بالتعاون مع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامجاً للشحن الأخضر لإدماجه في استراتيجية نقل البضائع المستدام الخاصة بالهيئة<sup>(٦)</sup>.

## رابعاً- الاستنتاجات والطريق إلى الأمام

٤٧- يتطلب التنفيذ الناجح لإصلاحات تيسير التجارة، بما في ذلك فيما يتعلق بالمرور العابر، توافر الإرادة السياسية وإشراك الجهات المتعددة صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني، والتعاون الفعال مع البلدان المجاورة على طول ممرات المرور العابر وفي السياقات الإقليمية.

٤٨- ويُسلط الفصل الثالث الضوء على بعض أنشطة وحلول تيسير التجارة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لتنفيذ إصلاحات مختارة في مجال تيسير التجارة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ولمواصلة تقديم الدعم إلى هذه البلدان في التنفيذ المؤثر لإصلاحات تيسير التجارة، بما في ذلك أحكام اتفاق تيسير التجارة، ينظر الأونكتاد في تحديد التحسينات التي يُدخلها على البرامج الحالية أو الأنشطة الإضافية التي يمكن تقديمها إلى البلدان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٤٩- وفي هذا السياق، وبوضع الاعتبار التي أثّرت في هذه المذكرة في الاعتبار، يُدعى المندوبون في الدورة السابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات إلى مناقشة الدور الاستراتيجي لتيسير التجارة والمرور العابر في سياق خطة عام ٢٠٣٠، وقد يرغب المندوبون في النظر في جملة أمور من بينها القضايا التالية:

(٥) انظر إطار الأونكتاد لنقل البضائع المستدام، على الرابط: [www.sft-framework.org/](http://www.sft-framework.org/).

(٦) متاحة على الرابط: [www.ccacoalition.org/sites/default/files/resources/2017\\_northern-corridor-green-freight\\_NCTTCA.pdf](http://www.ccacoalition.org/sites/default/files/resources/2017_northern-corridor-green-freight_NCTTCA.pdf).

(أ) ما هي حالة تنفيذ اتفاق تيسير التجارة؟ وما هي الاحتياجات القائمة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً التي تتطلب تقديم مزيد من إسهامات برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات؟

(ب) كيف يمكن تعزيز وتقوية اللجان الوطنية لتيسير التجارة من أجل ضمان قدرة كل بلد على تنفيذ الاتفاق؟

(ج) ما هي أفضل الممارسات ودراسات الحالات الفردية المتعلقة ببعض حلول تيسير التجارة من أجل تنفيذ الاتفاق؟ وكيف يمكن للبلدان أن تنتقل من التركيز على الامتثال للاتفاق إلى تبسيط تيسير التجارة عن طريق تحليل العمليات التجارية واستخدام البوابات الإلكترونية للمعلومات التجارية؟ وكيف يمكن للبلدان أن تضمن التقبل السياسي لإصلاحات تيسير التجارة على الصعيدين الوطني والإقليمي؟

(د) فيما يتعلق بأحكام المرور العابر الواردة في الاتفاق، ما هي متطلبات التعاون والتنسيق بين البلدان النامية غير الساحلية من ناحية وبلدان المرور العابر النامية من الناحية الأخرى؟ وكيف يمكن تطبيق نهج الممر بكفاءة في المرور العابر؟ وما هو دور الاتفاقات الثنائية والإقليمية؟

(هـ) كيف يمكن للبلدان أن ترصد تنفيذ الاتفاق؟ ما هي أمثلة الرصد والتقييم الموجودة، بما في ذلك تقييمات تنفيذ خطط العمل وخرائط الطريق الوطنية المتعلقة بتيسير التجارة؟

(و) كيف يمكن للبلدان أن تعزز على أفضل وجه الجوانب الجنسانية في إصلاحات تيسير التجارة؟ وكيف يمكن وضع سياسات بشأن تقديم الدعم إلى صغار التجار العاملين في التجارة العابرة للحدود، وكثير منهم من النساء؟

(ز) في الأجل الأطول وبما يتجاوز تنفيذ الاتفاق، كيف يمكن للتكنولوجيات الجديدة، مثل سلسلة السجلات المغلقة والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، أن تُسهّم في زيادة كفاءة عمليات تيسير التجارة والنقل والمرور العابر، بما في ذلك التجارة العابرة للحدود على طول الممرات؟